المحاضرة الأولى

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم النبيين و المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه و سلم

أما بعد ..

قَالَ شَيْخُنَا اَلْإِمَامُ اَلْعَلَّامَةُ، مُفْتِي اَلْإِسْلَامِ، قُدْوَةُ اَلْعُلَمَاءِ، شَيْخُ اَلْمُحَدِّثِينَ، اَلْحَافِظُ اَلْمُفَسِّرُ، بَقِيَّةُ اَلسَّلَفِ اَلصَّالِحِينَ، عِمَادُ اَلدِّينِ، أَبُو اَلْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ اَلْقُرَشِيُّ اَلشَّافِعِيُّ، إِمَامُ أَئِمَّةِ اَلْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ بِالشَّامِ اَلْمَحْرُوسِ، -فَسَّحَ اَللَّهُ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ فِي أَيَّامِهِ، وَبَلَّغَهُ فِي اَلدَّارَيْنِ أَعْلَى قَصْدِهِ وَمُرَامِهِ- .

اَلْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ اَلَّذِينَ اِصْطَفَى .

(أَمَّا بَعْدُ)

فَإِنَّ عِلْمَ اَلْحَدِيثِ اَلنَّبَوِيِّ -عَلَى قَائِلِهِ أَفْضَلُ اَلصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ- قَدْ اِعْتَنَى بِالْكَلَامِ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ اَلْحُفَّاظِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، كَالْحَاكِمِ وَالْخَطِيبِ، وَمَنْ قَبْلَهُمَا مِنَ اَلْأَئِمَّةِ وَمَنْ بَعْدَهُمَا مِنْ حُفَّاظِ اَلْأُمَّةِ .

وَلَمَّا كَانَ مِنْ أَهَمِّ اَلْعُلُومِ وَأَنْفَعِهَا أَحْبَبْتَ أَنْ أُعَلِّقَ فِيهِ مُخْتَصَرًا نَافِعًا جَامِعًا لِمَقَاصِدِ اَلْفَوَائِدِ، وَمَانِعًا مِنْ مُشْكِلَاتِ اَلْمَسَائِلِ اَلْفَرَائِدِ وَكَانَ اَلْكِتَابُ اَلَّذِي اِعْتَنَى بِتَهْذِيبِهِ اَلشَّيْخُ اَلْإِمَامُ اَلْعَلَّامَةُ، أَبُو عُمَرَ بْنُ اَلصَّلَاحِ - تَغَمَّدَهُ اَللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مِنْ مَشَاهِيرِ اَلْمُصَنَّفَاتِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ اَلطَّلَبَةِ لِهَذَا اَلشَّأْنِ، وَرُبَّمَا عُنِيَ بِحِفْظِهِ بَعْضُ اَلْمَهَرَةِ مِنَ اَلشُّبَّانِ سَلَكْتُ وَرَاءَهُ، وَاحْتَذَيْتُ حِذَاءَهُ، وَاخْتَصَرْتُ مَا بَسَطَهُ، وَنَظَّمْتُ مَا فَرَطَهُ .

وَقَدْ ذَكَرَ مِنْ أَنْوَاعِ اَلْحَدِيثِ خَمْسَةً وَسِتِّينَ، وَتَبِعَ فِي ذَلِكَ اَلْحَاكِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ اَلْحَافِظَ اَلنَّيْسَابُورِيَّ، شَيْخَ اَلْمُحَدِّثِينَ وَأَنَا -بِعَوْنِ اَللَّهِ- أَذْكُرُ جَمِيعَ ذَلِكَ، مَعَ مَا أُضِيفُ إِلَيْهِ مِنَ اَلْفَوَائِدِ اَلْمُلْتَقَطَةِ مِنْ كِتَابِ اَلْحَافِظِ اَلْكَبِيرِ أَبِي بَكْرٍ اَلْبَيْهَقِيِّ، اَلْمُسَمَّى (بِالْمَدْخَلِ إِلَى كِتَابِ اَلسُّنَنِ) وَقَدْ اِخْتَصَرْتُهُ أَيْضًا بِنَحْوٍ مِنْ هَذَا اَلنَّمَطِ، مِنْ غَيْرِ وَكْسٍ وَلَا شَطَطٍ، وَاَللَّهُ اَلْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ اَلِاتِّكَالُ .

ذِكْرُ تَعْدَادِ أَنْوَاعِ اَلْحَدِيثِ:

هناك ٦٥ نوع من أنواع علم الحديث عند ابن الصلاح و ابن كثير ، وهم كالآتي :
صحيح، حسن، ضعيف، مسند، متصل، مرفوع، موقوف، مقطوع، مرسل، منقطع، معضل، مدلَّس،شاذ، منكر، ماله شاهد، زيادة الثقة، الأفراد، المعلَّل، المضطرب، المدرج ،الموضوع، المقلوب، معرفة من تقبل روايته، معرفة كيفية سماع الحديث وإسماعه، وأنواع التحمل من إجازة وغيرها، معرفة كتابة الحديث و ضبطه، كيفية رواية الحديث وشرط أدائه، آداب المُحدث، آداب الطالب، معرفة العالي والنازل، المشهور، الغريب و العزيز " نوعًا واحدًا " ، غريب الحديث ولغته، المسلسل، ناسخ الحديث و منسوخه ، المصحّف إسناداً ومتناً ، مُختلف الحديث ، المزيد في الأسانيد، المرسل " نوع آخر وهي المراسيل الخفيّ إرسالها " ، معرفة الصحابة ، معرفة التابعين ، معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر، المدبج ورواية الأقران، معرفة الإخوة والأخوات، رواية الآباء عن الأبناء، رواية الأبناء عن الآباء ، من روي عنه اثنان متقدم ومتأخر،من لم يرو عنه إلا واحد، من له أسماءٌ ونعوت متعددة، المفردات من الأسماء، معرفة الأسماء و الكُنى ، من عرف باسمه دون كُنيته، معرفة الألقاب، المؤتلف والمختلف، المتفق والمفترق، نوع مركب من اللذَيْن قبله. نوع آخر من ذلك، من نُسب إلى غير أبيه، الأنساب التي يختلف ظاهرها و باطنها، معرفة المبهمات، تواريخ الوفيات، معرفة الثقات والضعفاء، من اختلط في آخر عمره، الطبقات، معرفة الموالي من العلماء والرواة، معرفة بلدانهم و أوطانهم .

وَهذَا تَنْوِيعٌ مِنْ اَلشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو وَتَرْتِيبُهُ -رَحِمَهُ اَللَّهُ-. قَالَ وَلَيْسَ بِآخِرِ اَلْمُمْكِنِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّنْوِيعِ إِلَى مَا لَا يُحْصَى، إِذْ لَا تَنْحَصِرُ أَحْوَالُ اَلرُّوَاةِ وَصِفَاتُهُمْ، وَأَحْوَالُ مُتُونِ اَلْحَدِيثِ وَصِفَاتُهَا .

و علّق ابن كثير على هذه الأنواع الذي صنفها ابن الصلاح فقال أنه كان من الممكن إختصار هذه الأنواع و خلق علاقات بينها و دمجها في بعضها حتى يقل عددها ، و لكنه أبقى على عددها و تصنيفاتها .

الحديث من حيثُ الصحة و الضعف :

قَالَ اِعْلَمْ -عَلَّمَكَ اَللَّهُ وَإِيَّايَ- أَنَّ اَلْحَدِيثَ عِنْدَ أَهْلِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى **صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَضَعِيفٍ**

(قُلْتُ) (**ابن كثير**) هَذَا اَلتَّقْسِيمُ إِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا فِي نَفْسِ اَلْأَمْرِ، فَلَيْسَ إِلَّا صَحِيحٌ أَوْ ضَعِيفٌ، وَإِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اِصْطِلَاحِ اَلْمُحَدِّثِينَ، فَالْحَدِيثُ يَنْقَسِمُ عِنْدَهُمْ إِلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا قَدْ ذَكَرَهُ آنِفًا هُوَ وَغَيْرُهُ أَيْضًا .

يرى ابن الصلاح أن الحديث ينقسم من حيث صحته إلى صحيح و حسن و ضعيف ،
و لكن ابن كثير له رأي آخر .. حيث يقول أن الحديث إما صحيح أو ضعيف إن كان في نفس الأمر

فالحديث الحسن إما " حسن لذاته " فيكون جزء من الصحيح ، و إما ضعيف و أُعتضد بغيره من الأحاديث و الأدلة ، فانتقل من مرتبة الضعيف إلى الحسن الذي يُعمل به .

و المسألة فيها خلاف ، فبدأ الأمر عند **المحدثين الأوائل** لعلم الحديث على أن الحديث إما صحيح أو ضعيف و لكن جاء من بعدهم علماء فقالوا أنه صحيح و حسن و ضعيف ، و في هذا قد اختلف العلماء فيرى أهل العلم أنه لا يجب التعديل على من أنشأ و اهتم بتأسيس هذا العلم " المحدثين الأوائل" فيقولوا أيضاً أن الحديث نوعان فقط .

س : كيف كان الترمذي من المحدثين الأوائل لعلم الحديث و مع ذلك قال أن الحديث ثلاثة أنواع : صحيح و حسن و ضعيف ؟

و في هذا نقول أن الترمذي لم يقصد بالحديث الحسن أن يكون حسن لذاته بل يكون حسن لغيره وهو الضعيف الذي اعتُضد بغيره فارتقى ، و قد وضع ثلاث شروط لهذا الحديث لكي يُقال عليه أنه حسن :

١- أن يُروى هذا الحديث من وجه آخر .

٢- أن لا يكون شاذا .

٣- أن لا يكون في إسناده متهم بكذب .

فالحديث الذي تتوفر فيه هذه الشروط يُعتبر حديث حسن سواء كان ضعيفاً أو صحيحاً .

س١ : اعترض ابن كثير على تقسيم ابن الصلاح للحديث إلى صحيح و حسن و ضعيف ، أرّخ هذا التقسيم و بيّن مَن منهما صواب ؟

للرد على هذا السؤال نقوم بعرض تاريخ علم الحديث من المحدثين الأوائل حتى الآن و أسباب الخلاف و لا يهم من منهما على صواب على قدر أن نعرف أسباب الخلاف و حُجة كل منهما .

اَلنَّوْعُ اَلْأَوَّلُ : اَلصَّحِيحُ

تعريف الحديث الصحيح :

قَالَ (ابن الصلاح) أَمَّا اَلْحَدِيثُ اَلصَّحِيحُ فَهُوَ اَلْحَدِيثُ اَلْمُسْنَدُ اَلَّذِي يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ اَلْعَدْلِ اَلضَّابِطِ عَنْ اَلْعَدْلِ اَلضَّابِطِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونَ شَاذًّا وَلَا مُعَلَّلًا .

ثُمَّ أَخَذَ يُبَيِّنُ فَوَائِدَهُ، وَمَا اِحْتَرَزَ بِهَا عَنْ اَلْمُرْسَلِ وَالْمُنْقَطِعِ وَالْمُعْضَلِ وَالشَّاذِّ، وَمَا فِيهِ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ وَمَا فِي رَاوِيهِ مِنْ نَوْعِ جَرْحٍ .

(**قُلْتُ**) (**ابن كثير**) فَحَاصِلُ حَدِّ اَلصَّحِيحِ أَنَّهُ اَلْمُتَّصِلُ سَنَدُهُ بِنَقْلِ اَلْعَدْلِ اَلضَّابِطِ عَنْ مِثْلِهِ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى رَسُولِ اَللَّهِ أَوْ إِلَى مُنْتَهَاهُ، مِنْ صَحَابِيٍّ أَوْ مَنْ دُونَهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًّا، وَلَا مَرْدُودًا، وَلَا مُعَلَّلًا بِعِلَّةٍ قَادِحَةٍ، وَقَدْ يَكُونُ مَشْهُورًا أَوْ غَرِيبًا .

إذن شروط الحديث الصحيح خمسة :

١- المتصل سنده .

٢- بنقل العدل .

٣- الضابط عن مثله، من أول السند إلى منتهاه .

٤- ولا يكون شاذاً،

٥- ولا معللاً بعلة قادحة .

قَالَ وَهَذَا هُوَ اَلْحَدِيثُ اَلَّذِي يُحْكَمُ لَهُ بِالصِّحَّةِ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ اَلْحَدِيثِ وَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي بَعْضِ اَلْأَحَادِيثِ، لِاخْتِلَافِهِمْ فِي وُجُودِ هَذِهِ اَلْأَوْصَافِ، أَوْ فِي اِشْتِرَاطِ بَعْضِهَا، كَمَا فِي اَلْمُرْسَلِ .

أي أن هناك أنواع أخرى قد يرضى بها أهل العلم و يختلفون فيها من حيث الصحة
كأن يكون شاذاً أو مُرسلًا ، فإذا اختل أحد هذه الشروط لذروة الصحيح ،
فبعض العلماء يقبل الحديث كحديث صحيح و يمكن لآخر أن لا يعتبره صحيح ،
فقد رضي بعضهم بما دون هذه الشروط .

س: لماذا يختلف المحدّثون في الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ؟

لهذا الإختلاف سببين :

١- لاختلاف العلماء في توفر الشروط الخمسة المذكورة .

٢- أن بعض العلماء لا يشترط وجود كل الشروط الخمسة ليثبت صحة الحديث .

❋ ❋ ❋

نتوقف هنا ونستكمل في المرة القادمة – إن شاء الله تعالى